



أسماء الشامية

الليبرالية أو الدين أو كلاهما؟

يحاول هذا العنوان النزوع إلى القطبية حول أيهما الحق وأيها الباطل؟ وكان أحدهما الآخر وجد من أجل مواجهات أزلية وأبدية بسبب من اختلاف جذورهما ومصادرها والمصائر والرؤى التي يحملانها للبشرية، وإلى هذا الحد من سوء الحكم نفترض أن يُقرأ تقديم وتأخير الليبرالية والدين أو العكس في عنوان المقال أعلاه بطرق منحازة، ويمكن القول إن المقال يُقرأ من عنوانه أو أن يتجاهل القارئ هذه التأويلات ويتوقف عن اعتبارها إلهامات مُتعمدة. فبسبب هذا النزاع المستمر بينهما نحاول مقاربتهمما بالفهم الدقيق لكليهما وتقريبهما عبر مناقشة الأفكار التي تطرحها الكاتبة هبة رؤوف عزت بمجلة التسامح في مقالها «الدين العام والليبرالية والمستقبل: نقاشات نظرية».

تشبع حالة القهر، بالقصاص من الآخر ورفض الآخر، وتؤسس لأخلاق عامة ونظم صارمة تضمن حقوق الجماعة وتتجاهل داخلها حق الأفراد في التمايز وتقرير المصير من أجل الخلاص الأخرى للجماعة. ولكن ما حدث في الغرب هو انسحاب الدين من المجتمعات التي نشأت فيها الليبرالية وقد حدث في رأيي بمساعدة عوامل التحديث والتحول المادي، بسبب ردة الفعل العنيفة ضد الدين نفسه كمرجعية في أثناء إقصائه كسلطة كنسية استبدادية إبان عصر التنوير، وبحسب ستيفن كارتر أستاذ القانون فمن أجل عودة الدين في المجال العام يتطلب هذا من النظام السياسي الأمريكي الليبرالي إعادة الاحترام له في الواقع الاجتماعي وليس فرض التسامح معه لأن الليبرالية العلمانية أو الليبرالية السياسية وهي المهيمنة على المؤسسات الأمريكية، مالم تحترم الولاء الديني وتعتبره مشاركا معتبرا في العمليات السياسية والقضائية في مقابل احترامها للتعدد الثقافي والنوع فستمارس نوعا من الازدواجية التي لن تتحقق معها أي صيغة مقبولة لليبرالية الحديثة، وما نقصده بهذه العودة للدين في المجال العام هو ما عبر عنه ريتشارد نوينهاوس، ليست عودة الشيوعية وخيارات الفرد المحدودة في حرية الاعتقاد بل ترشيد الليبرالية وتأكيد التعددية الديمقراطية واحترام للحرية الدينية واللا دينية.

بالطبع يبدو مثل هذا الحل واثقا من نفسه برغم صعوبة ومحدودية وتعقد المتاح من الخيارات على أرض الواقع، ولكن هذا هو بعينه ما تحاول الكاتبة التوصل إليه، إحياء هذا الموضوع الجدلي في صميم الدراسات الأكاديمية وعدم تهيمش العامل الديني من النقاشات والدراسات والمساحات الدلالية للمواطنة بمفهومها الاجتماعي والسياسي وحتى القانوني والقضائي في المجتمعات الغربية، العامل الديني الذي عاد يفرض نفسه كردة فعل عنيفة على عوالة الثقافات وتوحش الرأسمالية والتحديث المادي المعاصر، فللدين أتباعه وجذوره وذكريته التاريخية ونظمه على أرض الواقع والأمر نفسه عند الليبرالية، فهذا التجذر للدين كتاريخ وثورة هو يمثل تجذر الليبرالية العلمانية أو السياسية وهذه الحركات تتأثر بالمتاح العام للمجتمعات وحركة التاريخ، ويتهدد تجاهل أحدهما من أجل فرض الآخر، الانساق والمنظومات الإنسانية العامة.

على المستوى النفعي في انصراف الفرد إلى ذاته، ولكن هناك ذلك الانصراف إلى الذات الذي يتيح للمرء ابتكار وعيه الخاص ورؤاه وأفكاره الخاصة ومشاعره ثم مشاركتها مع العالم، وعندما يحين انسياقه في الجماعة لا ينخرط ضمن نسج متشابه وموحد، بل متفردا بسماته الإنسانية الخاصة متحصنا من نسج الجماعة التي قد تحمل أفكارا مؤدجلة أو متطرفة أو أسطورية لا تعزز ذاتيته وتحققه الفردي في المجتمع بل تُماهيه في المجموع وتلغي تمايزه ومحاولاته إثباته الوجودي، هذا هو التحصين الذي نتحدث عنه إذا أحسن فهمه على نحو إنساني يضمن كرامة الفرد لا على نحو نفعي ولا استيعادي. إذن، ما علاقة تراجع دور الأسرة الوظيفي في التربية وإحالتها إلى الشركات ومؤسسات الدولة وما يترتب على ذلك من تفكك النسج الاجتماعي ومن ثم تراجع التضامن الاجتماعي، ما علاقة كل هذا بالدين؟ حسب لاش هذا التراجع للأدوار الوظيفية للأنساق التي ينبغي أن تقوم بأدوارها من شأنه أن يؤدي إلى تراجع قوة الدين في المجال العام كنسق قيم اجتماعي، ما يؤدي إلى سقوط السياسة أي تهيمش الفرد للمشاركة الوطنية في الشأن العام، وبروز الأهداف الفردية كميّار للحركة للمجال الدفاعي والحقوقى للحركات الاجتماعية وهو أيضا ما أثر على قدرة العلوم الإنسانية في فهم الواقع ومجرباته بسبب نزعتها الليبرالية المتطرفة.

ولعلي في هذا الشأن أميل إلى رؤية السياسي مايكل والتز في المحدودية التي يجب أن تمنح لعودة الأخلاق الدينية إلى المجتمع العام وعدم المغالاة والإفراط في تكوين اتفاق أخلاقي جمعي، فذلك من شأنه مصادرة التعددية من جهة و الحق في الاختلاف من جهة أخرى، ما يصعب معه إيجاد مجتمع مدني عالمي. في سياق مشابه يدكرني هذا بالخبرة السلبية التاريخية والآنية للعالم العربي والإسلامي في بروز الجماعات الدينية التي قدمت مشاريعها الدينية إلى المجتمع على مدى عقود منذ عشرينيات القرن الماضي وحتى اليوم. واستغلت ضعف وقهر المجتمعات العربية والإسلامية على السواء من باكستان وحتى شمال أفريقيا، بسبب تلهفها إلى عدالة اجتماعية وسياسية وبطولة قومية وخلافة إسلامية في ظل غياب الديمقراطيات السياسية وقهرها الاقتصادي واضمحلالها الحضاري بوجه عام، وتمكنت باستغلالها لحاجة الأفراد والجماعات -بتقديم تشريعات أيديولوجية متطرفة ووعود دنيوية وما ورائية مغرية- أن

تتقصى هبة رؤوف الليبرالية من حيث الروافد التي كوّنتها أو تلك التي أعطتها صبغة مختلفة عن الذي عرفت به الليبرالية الكلاسيكية أو تلك المدارس أو الحركات أو الاتجاهات الفكرية التي حاولت إحياءها بصيغ مختلفة، إذ تسوق الكاتبة على لسان براين تيرنر رأيه أن الليبرالية لم تعد تقدم نفسها بالتصور القديم، بل تتقمص مفاهيم متداخلة أو متعارضة من خلال نظرتها إلى الأخلاق والجماعات والعدالة السياسية والقيم الدينية نظرة حدائية، وما ذلك إلا من أجل تقريب الليبرالية إلى جانب الدين والدولة، ما يجعل الليبرالية لا تتحقق ضمن حق الفرد في ممارسة فرديته وإرادته المستقلة وحسب، بل وتتجاوزها إلى المسؤولية الأخلاقية والفاعلية الاجتماعية والسياسية، وهو ما يتعارض مع أحد مفاهيم الليبرالية الكلاسيكية في إرادة الفرد المستقلة من أجل مواجهة التقاليد والمجتمع.

فمن جون رولز إلى ديفيد ريزمان في محاولتهما التنظير للرفاهة الاجتماعية عبر مشاركة الفرد مع الجماعات وليس مجرد منحه الحق الاجتماعي كحافز لفاعليته المجتمعية، وصولا إلى روبرت بيلال الذي رصد للانخراط السياسي للفرد في ظل تحول القيم الشخصية وتحول نزعة المجتمع إلى الفردية، وكريستوفر لاش وغيرهم من مفكري علم الاجتماع والأخلاقيين والسياسيين والقانونيين، يتوصل معظم هؤلاء إلى تراجع الفاعلية الاجتماعية وتمركز الفرد حول ذاته بعد التحديث الذي طال معظم المجتمعات، ويمكنني مناقشة هذه الفكرة عبر إبراز سؤال لماذا هذا النزوع العالمي إلى الفردية؟ وإلى أي مدى تراجع التضامن الاجتماعي لكي يطالب هؤلاء المفكرون بإحياء المواطنة عن طريق الدوافع الدينية والمدنية؟

في رأيي أن اتجاه المرء إلى ذاته - أعني الاتجاه غير النفعي - هو اتجاه إلى فهم الذات وتحسينها من الفاعليات الخارجية بلا شك تحسينها من الآخر ومحاوله العودة إليها لفهم أعمق حول الذات، هذا الفهم المتجه إلى التحقق الروحي والعقلي هو فهم خارج محددات ومؤثرات الاجتماع العام للجماعات الإنسانية، فهم للطبيعة البشرية، عودة إلى النفس والعقل معا، ومن شأن هذه العودة أن تمنح الفرد تصورا خاصا لذاته، تصورا يهيؤه لمرحلة ما بعد الذات والخروج إلى المجتمع.

إن الفكر القديم والذي هو فكر يعشعش ضمن مجتمعات تقليدية كثيرة في عالم متواز، هذا الفكر يصرف الفرد إلى الجماعة على نحو تملكي وأناثي بالضبط مثلما أثر التحديث